خلال جلسة حوارية ضمن معرض سيتي سكيب البحرين 2026..

وزيرة السياحة: أهمية التكامل بين التخطيط العمراني والاستثمار السياحي في تطوير وجهات تعزز جاذبية مملكة البحرين وتنافسيتها



أكدت فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة أن مملكة البحرين تواصل تعزيز مكانتها وجهةً للسياحة والاستثمار، في ظل ما يحظى به القطاع السياحي من دعم ورعاية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيرةً إلى أن تعزيز التكامل بين التخطيط العمراني والاستثمار السياحي يُعدّ من أولويات المرحلة المقبلة لمواصلة هذا التقدّم، من خلال تطوير وجهات سياحية متكاملة تحافظ على الهوية البحرينية، وتثري تجربة الزوار، وتشجّعهم على إطالة إقامتهم، بما يعزّز إسهام السياحة في الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك خلال مشاركتها في جلسة حوارية بعنوان «من الرؤية إلى الواقع.. تطوير الجيل القادم من المدن والوجهات في البحرين» أقيمت ضمن سلسلة من الجلسات الحوارية التي صاحبت فعاليات معرض سيتي سكيب البحرين 2026 المقام تحت رعاية صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بمشاركة عدد من المسؤولين المعنيين بالتخطيط العمراني وتطوير الوجهات السياحية، حيث تناولت الجلسة أولويات تطوير مدن المملكة خلال السنوات المقبلة وسبل تعزيز جاذبيتها للزوار وتلبية احتياجات المواطنين والمقيمين، ومؤشرات التقدّم في تحقيق هذه التطلّعات بحلول عام 2030.

وأوضحت وزيرة السياحة أن أثر الاستثمار في فندق أو واجهة بحرية أو مركز للمعارض يمتد إلى المنطقة المحيطة به، مبينةً أن سهولة الوصول من هذه المشاريع إلى الأسواق والمواقع الثقافية والمطاعم المحلية تشجّع الزوار على استكشاف المزيد من مناطق المملكة وتتيح للمؤسسات البحرينية الاستفادة من الحركة السياحية، مشددة على أهمية إشراك المطوّرين والمشغّلين منذ مراحل التخطيط الأولى، لوضع تصوّر واضح لكيفية إدارة هذه الوجهات واستقطاب مرتاديها على مدار العام.

وأشارت الوزيرة إلى أن الطابع المحلي الذي يعتزّ به أهل البحرين في مدنهم هو أيضًا ما يميّز تجربة زوّارها، لافتةً إلى أن الأسواق التاريخية تستمد جانبًا كبيرًا من جاذبيتها من استمرار النشاط التجاري فيها وحضور التجّار والحرفيين الذين توارثوا خبراتهم عبر الأجيال. واستشهدت بالمحرّق التي يجذب تراثها المرتبط باللؤلؤ زوار المملكة، فيما تتيح الفعاليات الثقافية المتجدّدة للأسر فرصة العودة إليها واكتشاف جوانب أخرى من تاريخها. ونوّهت كذلك بأهمية ربط المعارض والمؤتمرات بالتجارب السياحية، بما يشجّع المشاركين فيها على زيارة وجهات أخرى وتمديد إقامتهم في مملكة البحرين.

وفي حديثها عن تطلّعاتها لعام 2030، أشارت إلى أن مملكة البحرين استقبلت 15.2 مليون زائر في عام 2025، مؤكدةً أهمية متابعة متوسط مدة الإقامة وتكرار الزيارات وتنوّع المناطق التي يقصدها الزوار، إلى جانب أعداد القادمين إلى المملكة. وأضافت أن من أبرز مؤشرات التقدّم أن تصبح الوجهات الجديدة جزءًا من الحياة اليومية للأسر، وأن يفتح نموّ السياحة آفاقًا أوسع أمام البحرينيين لتأسيس مشاريعهم وتولّي أدوار قيادية في إدارة الفنادق والوجهات السياحية.



وزير الصناعة والتجارة يلتقي رئيس حكومة إقليم والونيا البلجيكي

التقى عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، أدريان دوليمونت رئيس حكومة إقليم والونيا في مملكة بلجيكا، وذلك على هامش الزيارة الرسمية التي يقوم بها معاليه والوفد المرافق لمملكة البحرين.

وخلال اللقاء، رحّب وزير الصناعة والتجارة برئيس حكومة إقليم والونيا، مشيداً بالعلاقات الثنائية المتنامية التي تجمع بين مملكة البحرين ومملكة بلجيكا الصديقة، وما تشهده من تطور مستمر في مختلف المجالات، لا سيما في القطاعين التجاري والصناعي. واستعرض الجانبان سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين مملكة البحرين وإقليم والونيا، وبحثا الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانبين، مؤكدين أهمية تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال على إقامة شراكات استراتيجية ومشاريع مشتركة، ومواصلة التنسيق بما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع آفاق التعاون المشترك.

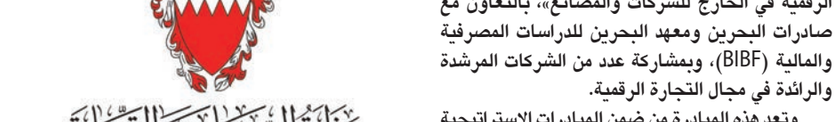

طيران الخليج تعلن تسيير 25 رحلة إضافية إلى لندن وبانكوك وماليه - كولومبو والدوحة تزامناً مع أعياد البحرين والعطلات الشتوية

أعلنت طيران الخليج، الناقلة الوطنية لمملكة البحرين، تسيير 25 رحلة إضافية إلى عدد من الوجهات ضمن شبكة رحلاتها، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على السفر تزامناً مع أعياد البحرين والعطلات الشتوية، بما يوفر للمسافرين خيارات أوسع ومرونة أكبر في التخطيط لرحلاتهم خلال شهري ديسمبر 2026 ويناير 2027.

وأوضحت طيران الخليج أن جدول الرحلات الإضافية يشمل تسيير خمس رحلات إلى مطار لندن هيثرو خلال الفترة من 15 ديسمبر 2026 حتى 12 يناير 2027، وتسع رحلات إلى بانكوك خلال الفترة من 17 ديسمبر 2026 حتى 14 يناير 2027، إلى جانب عشر رحلات إضافية على مسار ماليه–كولومبو خلال الفترة من 19 ديسمبر 2026 حتى 10 يناير 2027، ورحلة إضافية إلى الدوحة بتاريخ 17 ديسمبر 2026. وأشارت الناقلة الوطنية إلى أن هذه الخطوة تأتي استجابةً للإقبال المتوقع على السفر إلى الوجهات السياحية خلال شهري ديسمبر ويناير، بما يلبي احتياجات المسافرين من مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تسهم الرحلات الإضافية في توفير خيارات أوسع للسفر إلى مملكة البحرين خلال هذه الفترة، بما يتيح للزوار مرونة أكبر في التخطيط لرحلاتهم وزيارة المملكة خلال هذه الفترة.

ويمكن للمسافرين حجز مقاعدهم عبر الموقع الإلكتروني لطيران الخليج (gulfair.com)، أو تطبيق طيران الخليج، أو مكاتب المبيعات ووكلاء السفر المعتمدين.

وزارة الصناعة والتجارة تطلق النسخة الرابعة من برنامج رواد التجارة الرقمية في الخارج للشركات والمصانع

وزارة الصناعة والتجارة
Ministry of Industry and Commerce

أطلقت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة بإدارة نظم المعلومات النسخة الرابعة من برنامج «رواد التجارة الرقمية في الخارج للشركات والمصانع»، بالتعاون مع صادرات البحرين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، وبمشاركة عدد من الشركات المرشدة والرائدة في مجال التجارة الرقمية.

وتعد هذه المبادرة من ضمن المبادرات الاستراتيجية التي تنفذها الوزارة، حيث يحظى قطاع التجارة الرقمية باهتمام كبير ضمن جهود التطوير المستمر للأطر التنظيمية، إلى جانب تنفيذ العديد من المبادرات التي من شأنها تعزيز هذا القطاع والمساهمة في تنمية الاقتصاد الرقمي.

ويهدف البرنامج إلى دعم التصدير من خلال التجارة الرقمية للشركات والمؤسسات التجارية والمصانع، والمساهمة في تأهيلها لتبني التجارة الرقمية، إضافةً إلى تعزيز مساهمة التجارة الرقمية في الصادرات وتشجيع المؤسسات والشركات والمصانع على التحول الرقمي.

ويعد هذا البرنامج فرصة مميزة للراغبين في دخول مجال التصدير من خلال التجارة الرقمية، وللاستفادة من خبرات وتجارب الشركات الرائدة في مجال التصدير وتمكينهم من الريادة في هذا المجال.

رئيس لجنة استثمار الأراضي الحكومية: طرح 12 عقارا بمساحة إجمالية تبلغ نحو 290 ألف متر مربع خلال معرض «سيتي سكيب البحرين 2026»

أكّد يوسف أسامة بوحجي وكيل البحوث والمشاريع بمكتب رئيس مجلس الوزراء رئيس لجنة استثمار الأراضي الحكومية، أن مملكة البحرين تواصل جهودها لتعزيز الاستفادة من الأصول العقارية الحكومية وتوظيفها بما يدعم التنمية الاقتصادية ويوسّع الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرًا إلى طرح 12 عقارًا عبر منصة استثمار الأراضي الحكومية خلال معرض «سيتي سكيب البحرين 2026».

وأوضح أن إجمالي مساحة العقارات المطروحة يبلغ نحو 290 ألف متر، وتتنوّع استخداماتها بين التجارية والترفيهية والتعليمية والسكنية والرياضية واللوجستية، بما يتيح للمستثمرين المحليين والدوليين خيارات متعدّدة لتطوير مشاريع تواكب متطلبات السوق وتدعم التنمية العمرانية والاقتصادية في المملكة.

وأضاف أن التوسّع في طرح العقارات الحكومية عبر المنصة يعزّز فرص مشاركة القطاع الخاص ضمن بيئة استثمارية تقوم على العدالة والشفافية والتنافسية.

وأشار إلى تنامي مشاركة الجهات الحكومية في المنصة، إذ ارتفع عدد الجهات التي طرحت عقاراتها من خلالها إلى 13 جهة حكومية، لافتًا إلى أن نسخة المعرض لعام 2026 تشهد مشاركة خمس جهات حكومية، من بينها جامعة البحرين التي تشارك للمرة الأولى بطرح مزايدتين بأسلوب التفاوض التنافسي.

وتشمل العقارات المطروحة أرضين في منطقة الزلاق، الأولى بمساحة 215,097 مترًا مربعًا لتطوير وتشغيل مجمع سكني ورياضي متكامل، والثانية بمساحة 9,040 مترًا مربعًا لتطوير وتشغيل منفذ لبيع الأطعمة ومراكز لخدمة الطلاب.

كما تشمل أرضًا في منطقة عالي بمساحة 5,515 مترًا مربعًا لتطوير وتشغيل مبنى متعدد الطوابق لمواقف السيارات، وأرضًا في الدراز بمساحة 1,763 مترًا مربعًا لتطوير وتشغيل مجمع تجاري، وأرضًا في باربار بمساحة 9,954 مترًا مربعًا لتطوير وتشغيل مشروع ترفيهي متنوع وحيوي.

وفي المجال التعليمي، تتضمن الفرص المطروحة ثلاث أراضٍ لتطوير وتشغيل رياض أطفال، إحداها في الحد بمساحة 600 متر مربع، إضافة الى اثنتين في مدينة سلمان بمساحتين تبلغان 1,719 مترًا مربعًا و2,993 مترًا مربعًا.

وتضم الفرص كذلك أرضًا في مدينة سلمان الصناعية بمساحة 9,465 مترًا مربعًا لتطوير وتشغيل ساحة لإيواء الشاحنات ومنطقة للخدمات اللوجستية.

وفي المحرق، تشمل الفرص عقارًا بمساحة 3,894 مترًا مربعًا للاستثمار في مبنى قائم وتشغيله للاستخدام التجاري، وإدارة وتشغيل وصيانة حديقة حسان بن ثابت. وتشمل الفرص أيضًا عقارين في نادي النجمة الرياضي بمنطقة الفاتح في محافظة العاصمة، أولهما بمساحة 20,433 مترًا مربعًا لتطوير وتشغيل الشريط التجاري في النادي، والثاني بمساحة 9,092 مترًا مربعًا لتطوير وتشغيل وحدات الخدمة من السيارة في النادي.

بنك «إلى» يطلق عرض الشتاء مع استرداد نقدي يصل إلى 4% على الإنفاق بالعملات الأجنبية باستخدام بطاقات «إلى» بلاك ووايت الائتمانية



أعلن بنك «إلى»، البنك الرقمي الرائد في مملكة البحرين والتابع لبنك ABC، إطلاق حملة جديدة للاسترداد النقدي، تهدف إلى مكافأة العملاء على إنفاقهم بالعملات الأجنبية، سواء خلال رحلاتهم الشتوية أو عند التسوق عبر الإنترنت من المتاجر العالمية.

ويمتد العرض لفترة محدودة من 22 نوفمبر 2026 حتى 15 يناير 2027، حيث ضاعف بنك «إلى» نسبة الاسترداد النقدي لتصل إلى 4% على المشتريات المؤهلة. ويقدّم العرض استردادًا نقديًا يصل إلى 4% لحاملي بطاقة «إلى» بلاك و3% لحاملي بطاقة «إلى» وايت، مع حد أقصى يبلغ 200 دينار بحريني شهريًا لكل عميل. ويكافئ العرض العملاء على إنفاقهم الدولي، ما يتيح لهم تحقيق قيمة أكبر من مشترياتهم اليومية أثناء السفر أو التسوق مع متاجر عالمية، سواء داخل المتاجر أو عبر الإنترنت.

وفي تعليق لها على إطلاق الحملة، قالت جمانة علي، مسؤول الولاء والشراكات في بنك «إلى»: «خلال موسم الشتاء والسفر، نسعى إلى منح عملائنا قيمة أكبر عند إنفاقهم دوليًا. ومن خلال الاسترداد النقدي على المعاملات الدولية، نجعل تجربة السفر والتسوق أكثر مكافأة».

وتأتي هذه الحملة في إطار جهود بنك «إلى» المستمرة لتعزيز المزايا التي تقدمها بطاقاته الائتمانية ومكافأة العملاء على معاملاتهم الدولية.

«العرين للتطوير» توقّع مع «أكور» خلال معرض «سيتي سكيب البحرين 2026» لإدارة مساكن تحمل علامة «رافلز» في «عرين جولف إستيتس»



وقّعت شركة العرين للتطوير، خلال معرض «سيتي سكيب البحرين 2026» المقام في مركز البحرين العالمي للمعارض، مذكرة تفاهم مع مجموعة «أكور» العالمية لتعيين علامة «رافلز» لإدارة المساكن في مشروع «عرين جولف إستيتس» وتشغيلها تحت علامتها التجارية، وهو المجتمع السكني الفاخر المطل على ملعب الجولف المكوّن من 18 حفرة في العرين. وتأتي هذه الخطوة امتداداً للشراكة الراسخة بين العرين و«أكور»، التي تتولى إدارة فندق رافلز قصر العرين المجاور منذ افتتاحه في ديسمبر 2019، لتحمل تجربة «رافلز» السكنية إلى المنطقة الجنوبية من المملكة.

وبموجب مذكرة التفاهم، ستحمل المساكن اسم «رافلز» وتُدار من قبل «أكور» بالتكامل مع فندق رافلز قصر العرين، وفق معايير التصميم والخدمة الخاصة بالعلامة. وسيتمتع الملاك بالاستفادة من خدمات الفندق ومرافقه، إلى جانب برنامج امتيازات مخصص لملاك مساكن رافلز يشمل عضوية «دايموند» في برنامج الولاء العالمي ALL – Accor Live Limitless، ومكتب حجوزات مخصصاً لكبار الشخصيات، وأسعاراً تفضيلية وترقيات للغرف ومرونة في مواعيد الوصول والمغادرة في فنادق «أكور» المشاركة حول العالم.

وسيُطوَّر المشروع على مراحل، على أن تُخصَّص المساكن للتملك الخاص، حفاظاً على خصوصية الملاك وتميّز المجتمع السكني.

ويقع «عرين جولف إستيتس» بمحاذاة ملعب الجولف الذي صممته شركة Olaza-bal Design العالمية على مساحة 343 فداناً بانسجام تام مع محمية محمد بن زايد الطبيعية، ويضم أكثر من 240 وحدة سكنية فاخرة تتنوع بين الفلل والشقق المطلة على الملعب، بما يعزز مكانة العرين كوجهة متكاملة تجمع بين السكن الفاخر والضيافة والرياضة والترفيه وسط الطبيعة. وبهذه المناسبة، صرّح الدكتور عيسى فقيه الرئيس التنفيذي لشركة العرين للضيافة، قائلاً: «رسّخ فندق رافلز قصر العرين منذ افتتاحه عام 2019 مكانته كأحد أبرز عناوين الضيافة الفاخرة في المملكة. ويأتي توسيع شراكتنا مع «أكور» لتشمل مساكن «عرين جولف إستيتس» ليمنح الملاك أسلوب حياة متكاملاً يجمع بين الجولف والضيافة والطبيعة، مع خدمات «رافلز» على عتبة منازلهم». من جانبها، قالت الدكتورة أحلام زينل الرئيس التنفيذي لشركة العرين للتطوير: «يمثل توقيع مذكرة التفاهم مع «أكور» لإدارة مساكن «رافلز» في «عرين جولف إستيتس» محطة مهمة في مسيرة تطوير مخطط العرين الرئيسي. فـ«رافلز» من أعرق علامات الضيافة في العالم، وهذه الشراكة تضمن للملاك مستوى من الخدمة والاهتمام بالتفاصيل يليق بموقع استثنائي يطل على ملعب جولف بمعايير دولية، تحيط به طبيعة العرين الخلابة. ويعكس ذلك التزامنا بتقديم منتجات سكنية فاخرة تلبي تطلعات المستثمرين والباحثين عن أسلوب حياة راقٍ، ويعزز مكانة مملكة البحرين كوجهة عالميّة للسكن والسياحة». وقال عمر أكار الرئيس التنفيذي لفنادق ومنتجعات رافلز: «يسعدنا أن نواصل تعزيز شراكتنا الراسخة مع شركة العرين للتطوير من خلال إطلاق وحدات رافلز السكنية في رافلز قصر العرين البحرين. وانطلاقًا من النجاح الذي حققه الفندق، ستشكّل هذه الوحدات السكنية جزءًا لا يتجزأ من المشروع، لتنقل إرث رافلز العريق في تقديم الخدمات الاستثنائية والفخامة الآسرة والضيافة الراقية إلى تجربة الحياة السكنية. وبفضل موقعها وسط المناظر الطبيعية الخلّابة للمشروع وبجوار ملعب الجولف المصمّم وفق معايير البطولات العالمية، ستتيح هذه الوحدات السكنية أسلوبًا جديدًا وفريدًا للاستمتاع بعالم رافلز الساحر في مملكة البحرين».

تعزيزا للحوكمة والرقابة السيبرانية..

المركز الوطني للأمن السيبراني يصدر قرار تنظيم التدقيق الوطني

أصدر المركز الوطني للأمن السيبراني قرارا رقم (51) لسنة 2026 بشأن تنظيم التدقيق الوطني في مجال الأمن السيبراني بمملكة البحرين، في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز منظومة الحوكمة والرقابة السيبرانية، ورفع مستويات الالتزام بالمعايير والمتطلبات الوطنية للأمن السيبراني، بما يسهم في تعزيز الجاهزية والمرونة السيبرانية لدى الجهات العامة والقطاعات الحيوية في المملكة. ويهدف القرار إلى إرساء إطار تنظيمي موحد لأعمال التدقيق الوطني، من خلال تحديد الاشتراطات والمنهجيات والآليات المعتمدة لتنفيذه، وتنظيم مسؤوليات الجهات المعنية ومتطلبات إعداد التقارير، إلى جانب متابعة الإجراءات التصحيحية لضمان معالجة أوجه القصور ورفع فاعلية الضوابط الأمنية المطبقة.

وبهذه المناسبة، أكد الشيخ سلمان بن محمد آل خليفة، الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأمن السيبراني، أن إصدار القرار يمثل خطوة مهمة في تطوير المنظومة الوطنية للأمن السيبراني، ويرسّخ نهجًا مؤسسيًا يقوم على الانتقال من وضع المعايير والمتطلبات إلى التحقق من تطبيقها وقياس نتائجها على أرض الواقع. وأوضح أن التدقيق الوطني لا يقتصر على التحقق من الالتزام، وإنما يشكّل أداةً لدعم اتخاذ القرارات المبنية على نتائج موضوعية وأدلة موثوقة، وتوجيه جهود التطوير والتحسين نحو الأولويات الوطنية. وأضاف أن القرار يعزز التكامل بين المركز والجهات التنظيمية والقطاعات الحيوية، ويسهم في رفع جودة أعمال التدقيق والاستفادة من مخرجاتها في تطوير الممارسات المؤسسية، بما يدعم تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، ويعزز حماية المصالح الوطنية واستمرارية الخدمات الأساسية. وفيما يتعلق بآليات التنفيذ، يتولى المركز إجراء التدقيق الوطني على الجهات العامة بصورة مباشرة، فيما تتولى الجهات التابعة للقطاعات الحيوية إجراء التدقيق من خلال جهات مستقلة تستوفي المتطلبات المهنية والفنية المعتمدة من المركز، وبالتنسيق مع الجهات التنظيمية المختصة. ويحدد القرار حالات إجراء التدقيق، سواء ضمن الخطط والبرامج الوطنية المعتمدة، أو عند وقوع حوادث سيبرانية جسيمة، أو ظهور مخاطر ومؤشرات سيبرانية جوهرية. كما يتضمن القرار أحكامًا تنظم آليات إبداء الملاحظات على نتائج التدقيق قبل اعتمادها نهائيًا، ومتابعة تنفيذ خطط المعالجة والإجراءات التصحيحية، مع ضمان اتخاذ الإجراءات العاجلة لمعالجة المخاطر السيبرانية.